الباب الخامس

الأمن الثقافى والاستقرار

obeikandl.com

obeikandl.com

شيوع الأمن الثقافي

يمثل حق التأليف والحقوق الفكرية والابداع عنصراً أساسياً في عملية التطور الثقافي والفني والعلمي للدول وقد بينت التجارب الدولية أن إثراء التراث الثقافي يعتمد بشكل كبير على مستوى الحماية الفاعلة المضافة على الأعمال الفكرية. وكلما تطورت أدوات الحماية إيجاباً كان ذلك عاملاً مشجعاً للمؤلفين على زيادة الإبداع الفكري، وكلما زاد نتاج الإبداع الفكري في الدولة ذاعت شهرتها بين الأمم، وعرفت كإحدى الدول المتطورة ثقافياً وعلمياً لذلك يعتبر شيوع الأمن الثقافى أحد أهم التحديات التى تواجه عالمنا العربى ولقد ناقش مؤتمر عقد في الرباط حقوق الهيئات الإذاعية العربية، والتعديلات المقترحة إقليميا ودوليا، والبحث عن آليات جديدة في هذا المجال تستجيب للتطورات والتحولات التي يعرفها هذا الميدان وهذه اللقاءات العربية فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية لها أهميتها خاصة إذا وضعنا في الاعتبار أن هناك العديد من التحديات تواجه الدول العربية حاليا مع انتشار مفهوم العولمة والتطور التقني، فأضحت هناك حاجة عربية مشتركة لإشاعة ما يسمى بالأمن الثقافي داخل المجتمعات العربية وحماية حقوق الملكية الفكرية وتوحيد المواقف العربية في هذا الصدد، يدخل في صميم هذا الأمن الثقافي.

نحن بحاجة إلى تفعيل قوانين حماية حق الملكية الفكرية والثقافية والإعلامية وبحاجة أساسية إلى أبواب نقدية، وصفحات شكاوى، في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام حتى المسموعة والمرئية، تكشف للعالم معالم السطو والانتحال والسرقات التي يقوم بها البعض ضد البعض الآخر وإقامة الحجة على كل من استسهل عملية الكتابة والنشر، سواء لمقالات، وهذه مسألة تحكمها حقوق النشر، وحماية الملكية الفكرية في أغلب دول العالم لا يجد المرء في حياتنا العربية مصانا ومحافظا على حقوقه، سواء في حياته، أو بعد مماته لأن ليس هناك تفعيل للنصوص القانونية بما يتناسب وهذه المشكلة الحضارية وضد الاختراقات والتلاعب الذي يمارسه عدد كبير من المتطفلين العرب على الثقافة، ومهنة الكتابة، والبحث العلمي، وأخلاقيات النشر.

ليس هذا الأمر حديث العهد في الثقافة العربية، فلو عدنا إلى قرون خلت، لوجدنا ثلاثة تصانيف من السرقات الأدبية أسماها ابن الأثير في كتابه المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر بالنسخ والمسخ والسلخ ، فهناك من يسرق نسخا، ومن يشوه النصوص، فيمسخها مسخا، ومن يأخذ النص فيسلخه سلخا ولقد ازدادت اليوم، وبفعل التقدم الالكتروني، عمليات السطو والسرقة والانتحال وباستطاعة أي كاتب محترف أن يسجّل بعض أفكاره، وقد سرقها آخرون ولا يستطيع أن يفعل شيئا وقد وصل الأمر أن يشقى صاحب مقال، أو بحث أو كاتب لزمن طويل، ويأتي

من ليس له ذمة ولا ضمير، فيأخذ الجهد لينسبه إلى نفسه وينشره مع بعض التغييرات الطفيفة .

هنا ينبغي على كل الدول العربية أن تعالج من باب الحقوق مسألة حقوق النشر، وحماية حق المؤلف والباحث والفنان والأديب مما يتطلب من المختصين اليوم إثارة هذه المشكلة التي تزداد فجاجة واتساعا بفعل شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، وعلى حكومات الدول: الاهتمام والشروع بتفعيل قانون حماية الممتلكات المعنوية والكتابية والإعلامية، وعليهم أن يخصصوا مواداً رادعة تمنع ما يحدث اليوم، وأن تتوجّه أيضا إلى ترسيخ منهج تربوي للأجيال الجديدة، توضح لهم أخلاق الملكية الفكرية والثقافية، والحفاظ عليها، وإبقائها أمانة وقضية غاية في الخطورة وهي حق المؤلف في حمايته من السطو والانتحال والاقتباس دون إذن وبما يخل بالموضوع، وكذلك في الحماية التي تكفل للمؤلف حقوقه القانونية ووضع النصوص التي تكفل له حقوقه المادية والأدبية ضمن النصوص المضافة في مشروعات جديدة للقانون المدني .

إن الحفاظ على الملكيات المعنوية والثقافية والعلمية في الدول الغربية مهمة أساسية لكل من الدولة والمجتمع فلا يمكن أن تجد سرقات وانتحالات، وألا تعّرض فاعلها إلى أقصى العقوبات إن كشف أمره وذاع صيته في الإعلام والسطو الثقافي على جهود الآخرين إصرار على

ارتكاب فعل مخالف للقانون وجريمة لابد لها من عقوبة رادعة من أجل الإصلاح ولردع الغير مستقبلاً أيضا، كذلك من أجل تعويض المتضرر وإعادة الحق المسروق إلى أهله.

ان سرقة الحقوق الفكرية يوهن عزم المفكرين ويفت فى عضدهم مما يؤثر بالسلب على الأمن الثقافى ويشل الحركة الثقافية شللا تاما على المدي البعيد وتفتقر المجتمعات الى مقومات رقيها وتنقطع صلتها بهويتها ويصبح مستقبلها مسخا مشوها لا هو تطور وأخذ وأعطى باقى الثقافات وتفاعل معها ولا هو أبقى على اصوله الفكرية والثقافية

حماية حقوق الملكية الفكرية

الإبداع الفكري له طابع حضاري متميز، ومن هنا تولد الحرص على ضرورة حمايته وتشجيعه ولذلك قامت الدول بإعداد القوانين اللازمة لحماية الملكية الفكرية، وانخرطت في العديد من الاتفاقيات الدولية التي توفر الحماية القانونية والقضائية لها، كما أسست من أجل ذلك (المنظمة العالمية لحماية الملكية الفكرية) التي تقوم بدور ريادي في هذا المجال، ويدل على ذلك عدد الدول الأعضاء في هذه المنظمة ، وكذا العدد الكبير من المعاهدات الدولية فلقد أدى التطور في ميدان حقوق الملكية الفكرية إلى تغير النظرة إلى حقوق المؤلف، إذ أصبحت حقوقاً تكتسب أهمية دولية ، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي بل لقد أصبحت هذه

الحقوق الآن ، أداة فعالة في التنمية الاقتصادية ، وما ذلك إلا بسبب القيمة الاقتصادية الهامة للابتكارات والاختراعات فمع تزايد أهمية الإبداع والابتكار، أصبح التنافس المعاصر قائماً على المعارف والمعلومات والأفكار، فقد تحولت طاقة الإبداع والابتكار والمعارف والمعلومات إلى ثروات اقتصادية ثمينة، يقوم على أساسها اقتصاد جديد مما استوجب توفير متطلبات جديدة لحماية هذه الحقوق بالشكل الكافي، ونظراً لهذه الأهمية المتزايدة لحقوق الملكية الفكرية على المستوى الاقتصادي فقد أصبح عدم توفير الحماية للملكية الفكرية من معوقات الاستثمار وهذا اثر من آثار عدم توافر الأمن الثقافى .

وتشبه حقوق الملكية الفكرية غيرها من حقوق الملكية فهي تسمح للمبدع أو مالك البراءة أو العلامة التجارية أو حتى المؤلف بالاستفادة من حماية المصالح المعنوية والمادية الناجمة عن نسبة النتاج العلمي أو الأدبي أو الفني إلى مؤلفه ، كما تتقرر له حماية ضد أي تعد من الغير ، وتعد هذه الحقوق جميعاً ذات قيمة مالية لمالكها فهي وإن كانت حقوقاً غير مادية أو غير ملموسة إلا أنها حقوقٌ ذات قيمة مالية، يدركها كل المتعاملين في التجارة الدولية، سواءً على المستوى المحلي أو العالمي، حيث تعتبر عُنصراً مهماً في أغلب هذه النشاطات .

ويرجع تاريخ حقوق الملكية الفكرية إلى سنة ١٨٧٣ م، وبالتحديد في المعرض الدولي للاختراعات بفيينا حيث حدثت صدمة للقائمين على

المعرض وللجمهور عندما امتنع عدد كبير من المخترعين الأجانب عن المشاركة وكان السبب في الامتناع هو خشية هؤلاء المخترعين من أن تتعرض أفكارهم للنهب والاستغلال التجاري في بلدان أخرى ولقد أظهرت هذه الحادثة الحاجة إلى توفير الحماية الدولية لبراءات الاختراع (وللملكية الفكرية بوجه عام)، الأمر الذي كانت نتيجته ظهور أول معاهدة دولية مهمة ترمي إلى منح مواطني بلد معين حق حماية أعمالهم الفكرية في بلدان أخرى.

الإستخبارات الثقافية

لا شك أن العديد من المثقفين العرب تحدثوا كثيراً وبشكل موسّع في مسألة الأمن القومي الحديث وكيف أنه أصبح متميزاً في هذا العصر ويكاد ينحصر في مسألة الأمن الثقافي كأحد أهم القضايا التي يجب التركيز عليها في عصر العولمة والانفتاح الثقافي الذي نعيشه اليوم، والذي باعتقادي أنه سيزداد ليصبح بشكل أكبر، وأخطر، مما هو عليه الآن في العقود القادمة.

وبالرغم من تنوع وثراء النقاط التي طُرحت وأثيرت في المؤتمرات واللقاءات الثقافية والأكاديمية التي كانت تبحث هذا الأمر وتنادي بأهمية وضرورة التركيز عليه كنوع من أنواع الحماية والتحصين لأجيالنا القادمة والحفاظ على هويتنا، إلاّ أنها تجاهلت، أو حتى أهملت بدون

قصد، أهم ما يجب أن يُقال في هذا الشأن، وهو ما يمكن أن يطلق عليه الإستخبارات الثقافية كأحد أهم الأعمال التي يجب تأسيسها والقيام بها لخلق حالة الأمن الثقافي المنشود.

وإذا كان من المفترض أن تقوم أجهزة الإستخبارات الأمنية والعسكرية بالعمل على جمع وتحليل المعلومات الخاصة بالأعداء بهدف استكشاف مكامن القوة ونقاط الضعف لديهم وتقدير المواقف الأمنية والعسكرية التي تجري في أرض المعركة، بل التنبؤ بما يمكن أن يتم التخطيط لتنفيذه في المستقبل، إلاَ أنها وبقدر أكثر أهمية، تهتم بدراسة وتحليل أوضاعها الذاتية الداخلية لكشف كل مكامن القوة، لتوجيهها واستخدامها بالشكل الأمثل، ونقاط الضعف، أو حتى الإرتخاء، التي يمكن أن تتسبب في الهزيمة وقت الحرب أو زعزعة الوضع الأمني الداخلي وقت السلم، بهدف تقويتها أو حتى تخطيها.

وبالعودة للشأن الثقافي، كمحاولة لاستخلاص المهمات التي يجب أن تُناط بما يمكن أن يطلق عليه العمل الإستخباري الثقافي، الذي نحن أحوج ما نكون إليه في هذا العصر ويفترض أن يكون قائماً فعلاً، فإنه يمكننا القول أن المطلوب لتحقيق هذا العمل تكاتف الجهود، وتكاملها أيضاً، بهدف جمع وتحليل المعلومات الخاصة بثقافة الأعداء ومجمل تجاربهم الثقافية لكشف مكامن القوة فيها، التي يجب الاعتراف بها والاستفادة منها وتوظيفها في مكانها الصحيح الذي يناسبنا، ونقاط

الضعف التي يجب إهمالها والابتعاد عنها، أو تطويق آثارها على أقل تقدير والأكثر من ذلك، فإنه يجب تكثيف الجهد الإستخباري للكشف عن نقاط الضعف في الكثير من الأمور الأخرى كالأفكار المدسوسة والمسمومة التي تساهم بشكل أو بآخر في هزيمتنا الثقافية أمام ما يمكن أن نفترض بأنه ثقافات معادية، فهناك دوماً الكثير من تلك النقاط التي يجب كشفها بكل جرأة وصدق ومن ثم اجتثاثها حتى لا تكون بمثابة الأسلحة الفاسدة، التي نظن بها القوة، والتي ستؤدي حتماً إلى هزيمتنا الثقافية!

دورالأمن الثقافي في تحقيق الاستقرار

تشحذ الشعوب والامم هممها لكن تؤمّن لنفسها إكتفاءً ذاتيا تاما في جوانب الحياة المتعددة، وتسعى جادة عبر التخطيط والتنفيذ لتحقيق الأمن بأنواعه في جميع المجالات التي تتوزع على فروع الحياة المتنوعة ولعل المشكلة الاساسية التي تعاني منها الشعوب المتخلفة تركيز ساستها على تحقيق الأمن العسكري أولا، وغالبا ما يصب هذا النوع من الامن لاسيما لدى الحكومات العربية على توفير الحماية للأنظمة الحاكمة اولاً او لحماية السلطة السياسية التي تقود البلد مبررة سلوكها هذا بأنه يحقق الأمن والاستقرار لدولتها وشعبها قبل أي شيء آخر وكثيرا ما يفشل في مواجهة الارهاب والعنف والتطرف والتشدد

وذلك ان هذه الامراض هي ثقافية وفكرية بالدرجة الأولى ولا يمكن علاجها باستخدام القوة، بل بعملية علاج ثقافي يتم من خلالها تغيير القناعات والافكار وتغيير منظومة المعرفية في المجتمع، بل ان استخدام القوة يؤدي في احيان الى تكريس هذه القيم السلبية ولهذا فأن اغلب امراض المجتمع السياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل العنصرية والفقر والبطالة والجريمة، هي امراض اساسها الجهل وفقدان المعرفة وبالتالي عدم وجود امن ثقافي.

ولعل الأمر المستغرَب حقا هو إغفال تحقيق الأمن الثقافي من لدن السياسيين او المعنيين سواء في السلطات التنفيذية او غيرها، الذين يذهب بعضهم الى اعتبار هذا النوع من الامن شيئا كماليا او ترفا لا يستحق العناء والاهتمام، فيقدم عليه الامن العسكري والاقتصادي والغذائي وما شابه، ناسيا او متناسيا بأن الأمم المتطورة التي تنتسب حاليا الى ناصية الحضارة هي تلك الامم التي تحرص على تحقيق أمنها الثقافي قبل كل شيء، لأنها تؤمن بأن الوصول الى أمن ثقافي رصين سيقودها قطعا الى تحقيق الامن الذاتي في مجالات الحياة كافة.

وقد حرصت مثل هذه الامم على تهيئة الأرضية السليمة لنشر الوعي والثقافة على مستوى واسع بين شرائح مجتمعاتها المختلفة، وقد وضعت لتحقيق ذالك خطط استراتيجية طبقتها على ارض الواقع البشري

لتصل الى ترسيخ منظومة سلوك ثقافي شامل قائم على تطور الوعي في التعامل مع مجالات الحياة كافة.

ولعل نشر العلم والوعي بأشكاله وصوره المتعددة هو أهم ما خططت له الاستراتيجية الثقافية التي تهدف الى تحقيق الأمن الثقافي، ولا يعني هذا أن يُناط الامر بالمثقفين بمعنى ان نشر الوعي وتحقيق المنظومة الثقافية الشاملة في المجتمع ليس من اختصاص المثقفين فحسب، بل يشترك في تحقيق ذلك جهد الدولة في جوانب الدعم والتنظيم والتنفيذ وما شابه .

ومن هذه النقطة بالذات جاء اهتمام الأمم والشعوب المتحضرة بالثقافة قبل غيرها حتى استطاعوا أن يطوروا منظومة سلوك مثقفة تغلغلت في جميع شرائح المجتمع بغض النظر عن درجة وعيها او تطورها، ولم يكن السياسي او صانع القرار بعيدا عن الاسهام في نشر الوعي، لاسيما ذلك الذي يتبوأ منصبا يمكنه من خلاله أن يدعم الوصول الى تحقيق هذه المنظومة السلوكية المتطورة لدى عامة الشعب او الأمة.

أما الشعوب او الأمم التي أغفلت الجانب الثقافي ووضعت مسألة تحقيق الوعي في أسفل قائمة اهتماماتها، وقدمت الأمن العسكري او غيره من المجالات الاخرى عليها، فإنها لا تزال ترزح تحت وطأة الجهل وقيم التخلف والتعصب وما شابه ذلك، وهي تعاني من فوضى وإرباك في عموم مجالات الحياة .

ولعل التنبّه الى هذا الأمر ومعالجته بروية واخلاص بمشاركة المثقف والسياسي وغيرهما من شرائح المجتمع هو الذي يقود بتؤدة الى تحقيق الأمن الثقافي ومن ثم التطور في عموم مجالات الحياة الأخرى.

ارتباط الاقتصاد و المجتمع و الثقافة

يهتمّ الاقتصاد بالجانب المادي في المجتمع وتهتم الثقافة بالجانب المعنوي فيه، والمجتمع نفسه عبارة عن هيكل يتجسدان الاقتصاد والثقافة فيه ماديا ومعنويا والعدالة الاجتماعية تحتوي على بعد اجتماعي و هو القضاء على الفقر، و تحتوي على بعد ثقافي و هو الحرية الثقافية التي تتمثل في توفير المصادر الثقافية للجميع و تمهيد إيجاد التعامل بين الثقافات. فإذا تحققت هذه المنظومة سوف نصل إلى العدالة الاجتماعية والتى تعنى توفر عوامل الارتقاء المادي والمعنوي لأي فرد في المجتمع، فإذا كان هذا الإنسان عاجزا يجب مساعدته عبر بعض الآليات وتقوية قدراته، و إن كان قادرا مستعدّا، لابد أن يجد لاستعداده فرصة الظهور و الإبراز إذن تشمل العدالة الاجتماعية البعد المادي في المجتمع الذي يتمثل بالاقتصاد وكذلك البعد المعنوي الذي يتمثل بالثقافة.

ولكن كيف تفسّر العدالة السياسية؟ هل استطاعت الديمقراطية بأشكالها المختلفة تحقيق العدالة؟وما هو شأنها في الفكر السياسي

الإسلامي؟ان العدالة المطروحة في الأنظمة الديمقراطية؛ قائمة في الواقع على أسس الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية، وبالتالي فلابد لهذه العدالة أن تكون تبعا للرأسمالية وبما أن الرأسمالية مرتكزة على الفردية العلمانية الديمقراطية فتسمح لكل من تمكن من الارتقاء الاقتصادي، أن يؤثر على مصادر القدرة في مجال السياسة وبالتالي لا يوجد أي ضمان لإعطاء القدرة بيد أشخاص صالحين، كما لا يوجد أي ضمان لحفظ المشاركة العامة بمعناها الحقيقي.

إذ يشارك الناس في الأنظمة الديمقراطية في العالم، و لكن يتمّ سَوق آراء الناس باتجاه رأي خاص عن طريق وسائل الدعايات المهيئة من قبل القوى الاقتصادية في ذلك المجتمع فظاهر الأمر هو أن الناس يملكون حرية سياسية ولكنهم في الواقع تحت نوع من الضغط السياسي الذي يتحرك لصالح اتجاه خاص أما العدالة السياسية التي ينادي بها الإسلام فهي عبارة عن توفير ظروف تساعد أصحاب الكفاءات و الصلاحيات على إبراز طاقاتهم ومن جانب آخر تعطي الحرية الكافية و الحقيقية لجميع أفراد الشعب من أجل إبداء آرائهم إذن العدالة السياسية الإسلامية تحقق بيئة حرة وسياسية، والحرية السياسية في بيئة الفكر الإسلامي في الواقع حرية بمعناها الحقيقي فهي حرية غير متأثرة بالدعايات وغير خاضعة للقوى المالية والاقتصادية،إنما هي حرية تحاول

على أساس المؤشرات والمعايير أن توفر أرضية نشاط أهل الكفاءات و الصلاحيات الفضلى وتهيئ فرصة وصولهم إلى مناصب الإدارة.

الاستعمار الثقافي ونماذجه

أن الاستعمار الثقافي هو أكثر أنواع الاستعمار انتشارا لدى الشعوب وأكثرها نجاحا، فهذا الاستعمار لا يسعى للسيطرة على إقليم بالقوة العسكرية أو الاقتصادية، ولكن يسعى للسيطرة على العقول بهدف تغيير أنماط القوة بين الدول، فلو أثرت الدولة الأولى على صناعة القرار في الدولة الثانية فستكون النتيجة أسهل ويمكن من خلالها السيطرة عليها دون استخدام وسائل القوة الأخرى لقد تعرض مورجنثاو فى كتابه السياسة بين الأمم لعدد من النماذج الأوروبية التي طبقت هذا النوع من الاستعمار، منها الحزب النازي وأثره المباشر على الساسة في النمسا إلى الحد الذي دعوا فيه هتلر وألمانيا لاحتلال بلادهم إيمانا منهم بمبادئ النازية، كما يوضح أنواعا أخرى من هذا الاستعمار ممثلة في الطابور الخامس الذي نشرته الدول الشيوعية بقيادة الاتحاد السوفييتي في دول

---

١)عن مقال منشور على النت للد. محمد عبد الستار البدري- بتصرف

شرق أوروبا، ولكن مورجنثاو تعرض لأخطر أنواع هذا الاستعمار ممثلا في فرنسا عندما عقدت العزم على تطبيق مبادئ الرسالة السامية لدفع العالم للتحضر، والتي طبقتها بقوة، خاصة في الجزائر، فحاولت أن تطمس الهوية الثقافية لمثل هذه المستعمرات إيمانا منها بتسهيل ضم الإقليم إلى الدولة الفرنسية الأم.

قد يعتبر البعض أن الأمثلة التي ساقها مورجنثاو هي تعبير عن مفهوم ابتكره بسبب تأثره بنماذج من السلوك الغربي خلال مرحلة ما بين الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية ولكن حقيقة الأمر أن هناك أمثلة لهذا الاستعمار الثقافي تعكس ثقل الدولة المهيمنة على الرغم من أنها لم تكن بالضرورة قوة عسكرية ممتدة، وهناك نموذجان أساسيان الأول هو الثقافة الفرعونية وأثرها على منطقة شرق المتوسط، وهي الثقافة التي انتشرت بشكل تلقائي بلا أهداف إمبريالية، والمثال الثاني الذي كان أكثر خطورة تمثل في الإمبراطورية اليونانية في عهد الإسكندر الأكبر، فهذه كانت إمبريالية الهدف والطابع، ومن ثم وجب توجيه اهتمام خاص بها، فعلى الرغم من أنها كانت إمبراطورية كبيرة فإنها كانت قصيرة العمر بسبب الوفاة المبكرة للإسكندر في ٣٢٣ ق.م وما تبعها من تفتت دولته إلى أربع دول قسمت بين جنرالاته، ومع ذلك استمرت قوة الدفع الثقافية اليونانية بشكل لم يسبق له مثيل، وهذا يرجع إلى عدد من الأسباب الأساسية المرتبطة بالنظام الاجتماعي والثقافي

الذي فرضه الإسكندر على الأراضي التي فتحها والذي كان يمثل تجسيدا حقيقيا لمفهوم الاستعمار الثقافي، وذلك من خلال :

أولا: لقد استوعب الإسكندر الثقافة اليونانية وقيمتها بحكم تعاليم أستاذه أرسطو الذي تعلم منه الحكمة والعمق اليوناني، وذلك على الرغم من أنه كان مقدونيا ولم ينتم بالشكل الكامل للثقافة اليونانية ومع ذلك كان اعتزازه بالثقافة اليونانية وانتسابه لها عظيما، فاعتنقها وفرضها فرضا على فكره التوسعي، وبالتالي كانت له رسالة ثقافية إلى جانب رسالته العسكرية والدينية، وهو ما سمح بزرع الثقافة اليونانية بمنتهى القوة حتى في الدول التي كانت تميل إلى ثقافات مختلفة أو حتى متباينة.

ثانيا: لجأ الإغريق إلى محاولة وضع عامل مشترك بين كل الحضارات والثقافات التي استوعبتها إمبراطوريتهم، فسعوا لمحاولة زرع المدن المثالية في المناطق التي احتلوها من خلال محاولة نقل النموذج اليوناني للمدينة والتي بدأ يرأسها جنرالات الجيش المتقاعدون، فكان الهدف منها هو محاولة زرع البنية الاجتماعية الأساسية واللبنة الثقافية وجذور الحضارة اليونانية كنوع من الربط بين الدولة الأم (اليونان) وباقي المستعمرات، وقد تم استنساخ المدن اليونانية كما هي ودون أي تغيير على الإطلاق، بنفس الهياكل والجمعيات ومؤسساتها، بل وبنفس السلم الاجتماعي أيضا، وكان لهذا أثره الكبير في المستعمرات التي بنوها.

ثالثا: ركز الإسكندر في مشروعه للاستعمار الثقافي على استيعاب النخب في الدول التي احتلها، وذلك اقتناعا منه بأن النخب هي القادرة على إضفاء التغيير أو ضمان التأثير على باقي السلم الاجتماعي والثقافي، ومن ثم لم يسع لتعديل وضع الفلاحين أو العبيد، بل ركز على من هم قادرون على إحداث التغيير المطلوب من أبناء النخب التي تملك المال والأرض والنفوذ، وقد أدى ذلك إلى خلق حالة من الارتباط بين النخب والدولة اليونانية وثقافتها، وهي ظاهرة كثيرا ما نشعر بها في دول العالم الثالث عندما تتقن النخب لغة المستعمر وثقافته قبل لغتها، وهو نمط قديم قدم الإسكندر أو حتى قبله.

رابعا: من جانب آخر سعى الإسكندر لمحاولة الشروع في ما يمكن تعريفه بحملة مباشرة لنشر الثقافة اليونانية للتخديم على مشروعه العسكري والمدني، فسعى لمحاولة تزويج الثقافات من خلال الزيجات المختلفة لجنرالاته ورجال جيشه في محاولة لفرض الهوية الثقافية اليونانية على المستعمرات، ومن ثم نشر ثقافته لضمان بقاء دوره واستمراره السياسي، وكان هذا أحد الأركان الأساسية في منظومته لنشر الثقافة اليونانية في الدول التي احتلها.

وعلى الرغم من تفتت إمبراطورية الإسكندر في زمن قصير، فإن النفوذ اليوناني ظل قويا للغاية بسبب المشروع التثقيفي اليوناني أو المشروع

الإمبريالي الثقافي، حتى إنه استخدم الديانات المحلية ليربطها بشبكة الديانات اليونانية القديمة، فكانت النتيجة التي يمكن أن نستشعرها الى الآن هي تأثر عالم شرق المتوسط بالحضارة اليونانية بشكل مخيف، فالآثار اليونانية موجودة في كل منطقة، والفكر اليوناني أثر على أي فكر حر في هذه المنطقة أو حتى المناطق المتاخمة لها، حتى الإسلام تأثر بالثقافة اليونانية، ففريق مثل المعتزلة على سبيل المثال يمثل اقتباسا من الحركة الفكرية اليونانية، وعلى رأسها أفكار أرسطو واضع أعمدة علم المنطق ونرى هنا أن التأثير اليوناني ظل موجودا لقرون ممتدة حتى بعد انهيار أساس قوة الإمبراطورية منذ أكثر من عشرة قرون، ولكن الأثر الثقافي دائما ما يبقى.

إن البعد الثقافي يمكن أن يتحول في العلاقات الدولية إلى بعد لا يقل خطورة عن المساس بسيادة أو أمن الدول، فقهر الأراضي أقل خطرا من قهر العقول والنفوس، فاستيطان الأرض أسهل من استيطان العقول، فالأرض مصيرها العودة لأصحابها، والمهزوم اليوم هو المنتصر في الغد، وهذه سنة الحياة، ولكن من الصعب حقيقة أن تتحرر النفس من ثقافتها، فالثقافة هي روح الأمة وعقلها، بل ومستقبلها.

المصادر والمراجع

١- مستقبل الثقافة العربية فى عصر العولمة -عاطف إبراهيم عدوان.

٢- العولمة الثقافية .. التحدى والمجابهة- رياض حامد الدباغ

٣- الفن والثقافة والهوية، الطريق إلى المواطنة والعولمة -محمد عبد المطلب جاد.

٤- العولمة وهويتنا الثقافية - محفوظ عزام.

٥- فى مفهوم العولمة الجديدة - محمد بن أحمد.

٦-العولمة والقيم الحضارية بين الخصوصية والكونية - سليمان الشيخ.

٧ -العولمة والهويات الثقافية، أى مستقبل؟- محمد الأزهر باى .

٨-حول مفهوم ما بعد الحداثة - وآثاره على نمط الاستهلاك

٩- ما بعد الحداثة، مجتمع جديد أم خطاب مستجد- سليمان الديرانى٠

١٠- مدخل إلى ما بعد الحداثة، إعداد وترجمة، أحمد حسان، كتابات نقدية .

١١-علم اجتماع الأزمة، رؤية نقدية للنظرية الاجتماعية- أحمد مجدى حجازى

١٢- العولمة والهوية الثقافية : عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ - عبد الله بلقريز.

١٣- العرب والعولمة - جلال أمين

١٤- العولمة والهوية الثقافية - محمد عابد الجابرى

١٥ -عولمة الاقتصاد وتداعياتها السياسية - توماس ماير

١٦- وضع الاقتصاد المصرى فى ظل العولمة - شريف دولار

١٧-النظام الإعلامى الجديد مصطفى المصمودى.

١٨- أمية المثقف العربى -أحمد مجدى حجازى ٠

١٩- صناعة الفساد فى العالم الثالث أحمد مجدى حجازى

٢٠- قضايا التبعية الإعلامية والثقافية عواطف عبد الرحمن.

٢١- وسائل الإعلام وقضايا الثقافة فى مصر على السيد عجوة

٢٢- المثقف العربى والالتزام الأيديولوجى أحمد مجدى حجازى

٢٣- دراسة فى أزمة المجتمع العربى .فى : نحو علم اجتماع عربى (مجموعة باحثين)،

٢٤- قضايا الثقافة العربية المعاصرة - محيى الدين صابر

٢٥- إشكالية الإعلان والتنمية فى الوطن العربى -عواطف عبد الرحمن

٢٦- الإعلام وتزييف الوعى عبد الباسط عبد المعطى

٢٧- الإعلام وقضايا الوعى الاجتماعى فى الوطن العربى عبد الله بو جلال.

٢٨-الجريمة فى مجال نظم المعلومات – هدى صلاح مقارنة استطلاعية،
١٩-المعلوماتية استباحة الفكر وتدمير الذات -مرتضى معاش.
٣٠-الأمن الثقافي- طارق ناصر الدين–
٣١-الأمن الثقافي المفقود -د.حسن بشير محمد نور – موقع سودانايل.
٣٢-الأوراق السرية لملكة تدمر زنوبيا – برنارد سيميوث – ترجمة هيثم سرية .
٣٣-ايزيس التاريخ الحقيقي للعرب -بيير روسي مدينة– ترجمة فريد جحا تاريخ بلاد الرافدين -عيد مرعي .
٣٤- نشوء الحضارات القديمة – يورهارد برينتيس ترجمة جبرائيل يوسف كباس .
٣٥-تاريخ العرب – شاكر مصطفى.

obeikandl.com